التحولات الأمنية والاجتماعية ضمن نطاق الاسره العراقية بعد عام 2003

م.د. عقيل حمدان عباس الربيعي

Security & social transformations within the Iraqi family after 2003

Doctor . Aqeel Hamdan Abbas

E-mail :-aqeelhamdan@uomustansiriyah.edu.iq

https://orcid .org/

0009-0005-5323-4788

الملخص :-

استهدف الاحتلال الأمريكي عام 2003 تحطيم المنظومة القيمية المتكاملة للمجتمع العراقي وتدميرها ، باعتبارها تشكل جزءا أساسيا من عملية الرفض التاريخية لكل مفاهيم ومعطيات الاستعمار والتسلط ، فضلا عن تدمير البنى التحتية للدولة العراقية ، وإنهاكها على كافة المستويات ، وقد أثر التحول السياسي والعسكري الذي حدث في العراق على استقرار الأسرة العراقية ، والهوية الثقافية العراقية ، والتراث الوطني بشكل كبير ، وقادت الصراعات السياسية التي حصلت لاحقا ، نحو تدمير وتمزيق الهوية الوطنية بالكامل ، والتي كانت تمثل بداية الانهيار الشامل للمنظومة القيمية للمجتمع العراقي ، ومن ثم تعزيز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة ، مما أثر على كيفية إدراك العراقيين لتراثهم الثقافي الجمعي وتقييمهم له ، وانعكس الأمر، ليشمل بعد ذلك تحولا في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الكلمات المفتاحية :- الأســـرة ، الاســـتقرار ، الهوية الثقافية ، التحول الأمني ، التغيير الاجتماعي .

Abstract :-

The American occupation in 2003 aimed to destroy and demolish the integrated value system of Iraqi society, as it constitutes an essential part of the historical process of rejecting all concepts and data of colonialism and domination, in addition to destroying the infrastructure of the Iraqi state, and exhausting it at all levels. The political and military

transformation that took place in Iraq had a significant impact on the stability of the Iraqi family, the Iraqi cultural identity, and the national heritage. The political conflicts that occurred later led to the complete destruction and fragmentation of the national identity, which represented the beginning of the comprehensive collapse of the value system of Iraqi society, and then the strengthening of sub-identities at the expense of the comprehensive national identity. This affected how Iraqis perceived and evaluated their collective cultural heritage, and was subsequently reflected in a transformation in political, economic, social and cultural conditions.

Key words :- Family, stability, cultural identity, security transformation, social change.

المقدمة :

تواجه الكثير من المجتمعات حزمة من التحولات الجذرية والتي تنتج بدورها مجموعة من التأثيرات المباشرة في بنية تلك المجتمعات ، من حيث مكوناتها المختلفة سواء أكانت الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية ، فإذا كانت تلك التحولات سريعة وشاملة ، سوف يكون لدينا تغيرات في العديد من الميادين الحياتية ، وسوف يكون من نتائجها الأساسية حدوث تغيير شامل في البنية المجتمعية ، والمجتمع العراقي هو واحد من المجتمعات الإنسانية التي تعرضت لتلك القاعدة ، فقد شـــهد المجتمع العراقي على طول تاريخه كثيراً من التحولات والتي ألقت بظلالها على الفئات الاجتماعية كافة ، وبما أن هناك ســـلطة غير ديمقراطية قد تولت الحكم لعقود طويلة ، فقد أثرت على بنية المجتمع بشكل سلبي ، مع عدم تزامنها مع أي تحول ايجابي في البنى السـياسـية والاقتصـادية والثقافية والدينية المدروسـة والمخططة والتي من المفترض أن تنقل المجتمع العراقي إلى حالة من التطور والتقدم وفي شـــتى الميادين ، بل على العكس ، فقد نتج عن الحكم الديكتاتوري حالة من حالات الصـــراع والتي انعكســـت ســـلباً على مســـيرة تلك التحولات في المجتمع العراقي ، وقادته إلى فوضـــى واســـتغلال وانحدار خطر في مجموعة من

القيم المجتمعية والسلوك والقوانين الضابطة لحركة المجتمع ، فضلاً عن ظهور تغيرات مرتبطة بالنظام العالمي الجديد ضمن البيئة الخارجية والتي أثرت أيضا على المجتمع العراقي ، ولا سيما بعد أحداث عام 2003 .

أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية الدراسة في كونها من المواضيع الحديثة في مجال البحوث العلمية ، فهي تربط بين الأمن وبين التحولات المجتمعية ، وخاصة في المجتمعات التي شهدت تغيرت سياسية كبيرة ، كما هو الحال في المجتمع العراقي .

هدف الدراسة:-

تهدف الدراسة إلى بيان الأثر العام للتحولات الأمنية والسياسية على واقع الأسرة العراقية ، وكيفية الاستجابة من خلال مؤسسات الدولة وصانع القرار من خلال إدراك حجم الخطر ونطاق توسعه ضمن البيئة المجتمعية العراقية .

إشكالية الدراسة:-

تتمحور إشكالية الدراسة في الآثار السلبية التي تركتها التغيرات السياسية والأمنية على كافة شرائح المجتمع العراقي ، والكيفية التي يتعامل معها العراق كمؤسسات حكومية ، وذلك من خلال إيجاد الحلول ، ومحاولة عكس الآثار السلبية إلى واقع قابل للمعايشة والتطور .

فرضية الدراسة:-

تفترض الدراسة ، أن وجود مهددات تمس الأمن الوطني العراقي والأمن المجتمعي سوف ينعكس على وحدة القرار داخل المؤسسة السياسية الحاكمة ، وبالتالي فان إصلاح الجانب السلبي للمتغيرات المجتمعية سيترك أثره على قوة الدولة العراقية مستقبلا .

منهجية الدراسة:-

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التاريخي لتتبع التغيرات التي مســـت المجتمع العراقي والأسرة العراقية ، والمنهج الاستشرافي المستقبلي الذي يحاول بناء تصورات مستقبلية ، وكما تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة ، وهي :-

المحور الأول :- الأمن العراقي .. التحول في المفهوم والمدركات .

المحور الثاني :- تأثير التغيرات السياسية والأمنية على المجتمع العراقي .

المحور الثالث :- إعادة البناء الاجتماعي للأسرة العراقية .

الخاتمة .

المحور الأول :- الأمن العراقي التحول في المفهوم والمدركات .

شغلت الدراسات الأمنية حيزا كبيرا ضمن مواضيع الدولة العراقية بسبب التغيير الذي لحق بالمجتمع العراقي بعد أحداث عام 2003 ، والتي شهدت انتقالا كبيرا في مؤسسات الدولة من السلطة المركزية إلى النظام الديمقراطي ، ولو كان ذلك بدرجات متفاوتة عن الدول الأخرى . ونظرا للتغير الواضح الذي أحدث على مفهوم الأمن وعلى مستويات التهديد التي عرفتها الدول من قبل ، فقد صاحب ذلك تغيرا مماثلا على مستوى الإستراتيجيات الأمنية للعديد من الدول ومنها العراق .

ويعد الأمن حاجة إنسانية من حاجات البشر الأساسية، لذا يؤثر الإحساس بفقده أو بنقصه على كيان الفرد، المجتمع والدولة، وبالتالي غيابه سيؤثر حتما على نمط العلاقات بين الأفراد المجتمعات والدول ، والأمن لغةً يعني الأمان وهي حالة من السكينة والطمأنينة لذلك فهي مطمئنة وهي عكس الخوف فهي تشير إلى : والأمانة بمعنى . وقد أمنت فأنا أمن ، وآمنت غيري من الأمن والأمان . والأمن : ضد الخوف . والأمانة : ضد الخيانة . والإيمان : ضد الكفر . والإيمان : بمعنى التصديق ، ضده التكذيب . يقال : آمن به قوم وكذب به قوم ، فأما آمنته المتعدي فهو

ضد أخفته. [1] أما الأمن اصطلاحا فانه يشير إلى تلك الحالة من الشعور الممزوج بالثقة والطمأنينة بسبب عدم وجود الخطر الناتج من التدابير الوقائية السابقة لتحقيق السلامة و تتفق غالبية الدراسات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن من الناحية الاصطلاحية، على أن المفهوم يشير إلى تحقيق حالة من عدم الشعور بالخوف، وعلى عكسه الشعور بالاطمئنان النفسي والجسدي، هذا الشعور الذي لا يقتصر على شريحة اجتماعية محددة كأن يشمل الأغنياء دون الفقراء، فالفقير مثل الغني في حاجة إلى الشعور بالطمأنينة والأمان ،وعلى الرغم من الأهمية القصوى للأمن فإن استخدامه يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب، والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعنى :" حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية " ، لذلك فقد تأسست وزارات الأمن القومي في معظم البلاد وقصر اهتمامها بحالة اللا أمن الناتجة عن التهديد العسكري، وعاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية والذرية كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها وقوتها ، وأغفلت المعاني الإنسانية للأمن وإن عبر عن ذلك بعض قادتها ، ومنهم (روبرت مكنمارا) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه (جوهر الأمن) بتعريفه الأمن بأنه يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل ، وهو ما ذكره أيضا وزير الخارجية الأمريكي (أدوارد ستاتنيوس) الذي حدد هوية المكونين الجوهرين للأمن الإنساني اللازم لتحقيق السلام في :- [2]

1. المضمون الأمني والذي لا يكون إلا بالتحرر من الخوف .
2. المضمون الاجتماعي والاقتصادي ، والذي يعني التحرر من العوز والحاجة .

---

[1] . ابن منظور : لسان العرب ، الجزء الأول ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، 1999 ، ص164 .

[2] . مفهوم الأمن في الفكر العربي ، الموسوعة الجزائرية للدراسات ، مؤسسة دراسات علمية ، 7 /2/ 2019 ، المكتبة الالكترونية :-

https://iss-foundation.com/home/secudet/NDk5 .

ولا يختلف مصطلح الأمن في تعريفه العلمي عن بقية مصطلحات العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى ، فهو مختلف عليه من منطلق تعدد المدارس الفكرية التي تعاملت معه، فالبعض يرى انه يقتصر فقط على توفير الأمن للفرد فقط في حين يرى آخرون بأنه توسيع نطاق الأمن ليشمل الأمن القومي ، ويعرف الأمن على انه : ثمرة الجهود المبذولة والمشتركة من قبل الدولة وأفراد المجتمع عن طريق مجموعة من الأنشطة والفعاليات في شتى مجالات الحياة للحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي في ذلك المجتمع .[1] وللفظة الأمن لها عدة مستويات سواء على المستوى الفردي أو الدولي وحتى على مستوى النظام الدولي وعليه يعد الأمن مطلب إنسانيا ، الأمر الذي أدى إلى تعدد وتنوع الدراسات الخاصة بهذا المفهوم ، ويلاحظ تغير مفهوم الأمن والقضايا التي يدرسها باختلاف الفاعلين على مستوى العلاقات الدولية والآليات التي تحرك هذه العلاقات واختلاف العوامل التي تحركها من عامل عسكري واقتصادي ثم أخيرا إنساني ، لذلك تعاقبت مفاهيم الأمن وتعددت لتنتقل ضمن مجال الأمن الوطني والقومي ، والأمن الاقتصادي وأخيرا ما اصطلح عليه الأمن الإنساني، وحسب هذه المفاهيم تعددت النظريات التي تعالج هذا التعدد والاختلاف في تحديد مصطلح الأمن . [2]

وقد تم تقسيم الأمن إلى أربعة مفاهيم أساسية هي :- [3]

1- أمن الفرد : وهي حالة الشعور بالاستقرار والسكينة ولها مظهران مادي ومعنوي .

2- امن المجتمع : وهو الجهد المنظم الذي تبذله الجماعة لإشباع دوافع إفرادها ورد العدوان عنهم او عن كيان الجماعة، وتضطلع به السلطة في حدود نظامها القانوني .

3- الأمن القومي: ويشمل تأمين الدولة والمجتمع ضد كل الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا سواء في المجال الاقتصادي او الاجتماعي او الثقافي .

4- الأمن الداخلي: ويقصد به مجموعة الجهود والإجراءات الوقائية والعقابية التي تتخذها السلطة لتامين المجتمع واستقراره .

---

[1] . بسام عبد الرحمن المشافيه : الإعلام الأمني، عمان، الأردن ، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012 ، ص52.

[2] . نسيمه الطويل : الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص العالقات الدولية، مقدمة لجامعة الحاج لخضر باتنة الدولية ، 2009-2010 .

[3] . حمدي محمد شعبان : الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث ، طباعة الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، مصر ، 2005، ص9.

وللأمن مستويات أربعة ، هي :- [1]

1. أمن الفرد ضد أية مخاطر تهدد حياته أو أسرته أو ممتلكاته.
2. أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يعبر عنه بالأمن الوطني .
3. الأمن القطري أو الجماعي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخلياً وخارجياً، وهو ما يعبر عنه بالأمن القومي أو الإقليمي .
4. الأمن الدولي، وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي، ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

إن غياب الأمن والاســـتقرار في الدولة يعني غياب الأمن المجتمعي، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة ، وبتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحســـاس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مســاســا بمكونات هويتها كاللغة، والثقافة، والدين، والهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة ، وبالتالي فان المجموعات الإثنية التي تضمها دولة ما، أو المجتمع المنسجم أثنيا في حالات أخرى، تعد بمثابة الكيان المعني بالدراسة الأمنية . [2]

وهناك جملة عوامل تكفل الاستقرار للأمن المجتمعي ، ومن خلال الأبعاد التالية والتي تؤثر على الأسرة العراقية ، وهي :- [3]

1- البعد السياسي : ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة واحترام الرموز الوطنية والثوابت التي اجمع عليها غالبية أفراد المجتمع ، وعدم اللجوء إلى طلب الرعاية من جهات أجنبية

---

[1] . رشاد صالح رشاد زيد الكيلاني : الأمن الاجتماعي مفهومه ، تأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية ، كلية الشريعة ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2017، ص10-11 .

[2] . عـــادل زقاغ : إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي ، ص6 ، المكتبة الالكترونية :- https://www.calameo.com/books/0008683167408a3ccd6dc

[3] . نظير محمود أمين: المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على الأمن الاجتماعي ، كلية القانون والعلوم الســـياســـية ، جامعة ديالى ، جمهورية العراق ، 2010 ، ص 15-16 .

او العمل وفق أجندة غير وطنية مهما كانت المبررات والذرائع وممارسة التعبير وفق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك ، وبالوسائل التي تأخذ بالحسبان امن الوطن واستقراره .

2- البعد الاقتصادي : ويهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية ورفع مستوى الخدمات مع العمل على تحسين الظروف المعيشية وخلق فرص عمل لمن هو في سن العمل مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتأهيل والتدريب وفتح المجال لممارسة العمل الحر في إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنة .

3. البعد الاجتماعي : ويرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، والعمل على زيادة قدرة مؤسسات الوطني لبث الروح المعنوية وزيادة الإحساس الوطني بانجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري واستغلال المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء ، والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب ، وتوجيه الطاقات وتعزيز فكرة العمل الطوعي لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهوض بواجبها كرديف وداعم ومساند للجهد الرسمي في شتى المجالات

4. البعد المعنوي : وذلك من خلال احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة التي تدين بالإسلام وتتوحد مشاعرها باتجاهه ،مع مراعاة حرية الأقليات في اعتقادها ، كما أن هذا البعد يتطلب احترام الفكر والإبداع والحفاظ على العادات والتقاليد الحميدة والتقاليد الموروثة ، فضلا عن القيم التي استقرت في الوجدان الجمعي وحث الأفراد على الإيمان بها .

5. البعد البيئي : ويهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها ، كالتلوث وبخاصة في التجمعات السكنية القريبة من المصانع التي تنبعث منها الغازات التي تساهم في تلوث الهواء والإضرار بعناصر البيئة الأخرى من نبات ومياه .

المحور الثاني : تأثير التغيرات السياسية والأمنية على المجتمع العراقي .

أن الاحتلال وما يترتب عليه من تداعيات كارثية إنما يشكل الركن الأساس في عملية انهيار المجتمعات ووقوعها في براثن فوضى تقود إلى سلوك هدام يهدم القيم الاجتماعية بمختلف أشكالها

ومسمياتها ، ويثمر عن ذلك بطبيعة الحال تحول المجتمعات الواقعة تحت الاحتلال إلى مجتمعات عاجزة عن القيام بطرح المبادرات وقيادة التحولات ، لا تمتلك أطرا تعبر فيها عن تطلعاتها وطموحاتها وآمالها فاقدة لأي إستراتيجية لترتيب علاقاتها بالدول أو نقل مطالبها للسلطة ، وتكون مجتمعات ضعيفة وهشة تنحل فيها البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، فالاحتلال يمهد لاحتلاله بإيجاد هذه الظواهر الهدامة ثم يعمل بعد دخول الاحتلال حيز التنفيذ على تعزيزها والعمل على ترسيخها وصولا إلى تدمير كل ما تبقى من إمكانات المجتمعات المستهدفة وانتهاءا بالضربة القاصمة التي يوجهها لمجتمع البلد المحتل والمتمثلة في تدمير وتمزيق الهوية الوطنية بالكامل والتي هي بداية الانهيار الشامل للمنظومة القيمية للمجتمع ، ولقد كان الاحتلال الأمريكي للعراق صورة بشعة ومروعة لعمل منظم من دولة محتلة هي القطب الأقوى في العالم في كل شيء تجاه بلد وشعب يمتلك إرثا حضاريا يمتد لآلاف السنين في عمق الزمن، كان هدفه الرئيس هو تحطيم المنظومة القيمية المتكاملة للمجتمع العراقي وتدميرها باعتبارها جزءا أساسيا من عملية الرفض التاريخية لكل معطيات ومفاهيم التسلط والاستعمار وسلب حقوق الشعوب العربية والإسلامية. [1]

إن اختراق واستهداف منظومة القيم والأخلاق في العراق ، وتدمير الإنسان العراقي من خلال قتل كل قيمه وأخلاقه وتقاليده التي لطالما كانت ركنا أساسيا من أركان قوته وتصديه للهجمات التي تستهدف العروبة والإسلام طوال عقود طويلة من الزمن ، كان الهدف الأول للاحتلال الذي كان يعلم تماما أن قوته العسكرية قادرة على احتلال العراق نظرا للفارق الشاسع بين قوته وقوة العراق المنهك من حصار وحروب مدمرة استمرت لعقدين من الزمان أو أكثر، وقد نتج عن ذلك ، زعزعة ثقة العراقي بمجتمعه ، فقد اهتزت عند العراقيين ثقتهم بمجتمعهم ككل وأضحى العراقي اليوم ينظر إلى مجتمعه الذي يعيش فيه انه مجتمع عاجز مفكك ، ولا توجد أي إستراتيجية لترتيب علاقته بالدولة أو حتى نقل مطالبه للسلطة ، ولقد عرفت الأسرة العراقية عربيا وإسلاميا بأنها أسرة محافظة متماسكة تعطي تربية أبنائها جل اهتمامها وهي ميزة أثمرت لزمن طويل عن صنع أجيال تعمل لخدمة المجتمع والحفاظ على قيمه وتقاليده النبيلة، لكن الحال بعد الاحتلال تغير

[1] . **إشراق غالب عوده : التداعيات السياسية وتأثيرها على الجانب الرياضي ، كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة للبنات ، مقال منشور ، جامعة بغداد ، جمهورية العراق ، 2016/5/5 .**

كثيرا وأضحت قيم التماسك الأسري واحترام الوالدين واتخاذهما قدوة في القول والعمل ضربا من ضروب التخلف بعد أن فتح الاحتلال أبواب البث الفضائي والهواتف الجوالة والانترنت على مصراعيها حتى تحول الأمر إلى ما يشبه الوباء الفتاك الذي لا يسلم منه احد ، كل ذلك وغيره الكثير هدم الالتزام الأخلاقي بين أفراد الأسرة العراقية التي هي عماد تماسك المجتمع . [1] وقد أفرزت هذه التغيرات السياسية والأمنية بمجملها مجموعة من التأثيرات على المجتمع العراقي ، كان من أبرزها :-

1- ضعف الانتماء الوطني والنسيج الاجتماعي، والعصبية والقبلية، ضعف وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى نماذج من الترتيبات المضادة، مثال لذلك خطة (برنارد لويس) المعروفة بخطة قوس الأزمة . [2] فهي تقوم على إضعاف النسيج الاجتماعي ، بإحداث الفتنة في دول معينة باستخدام المدخل العرقي في حال أن سكان المنطقة يدينون بدين واحد، أو المدخل الديني في حال وجود أكثر من دين، وعدت الأعمال هذه مصدرا لتهديد الأمن الوطني العراقي . [3]

2- مشكلات اجتماعية مثل التهجير القسري في بعض المناطق، فقد بلغ عدد المهجرين والنازحين منذ العام 2003 ما يقارب سبعة ملايين نازح ومهجر، وظهور التغيير الديموغرافي، والتجاوز على القانون، وانتشار الجريمة المنظمة التي لا تقل خطرا على الأمن الوطني من الإرهاب . [4]

3- عدم وجود تعليم استراتيجي يمكن من تحقيق قدرات تنافسية من منظور عالمي للمؤسسات التعليمية الوطنية ، يعني سيطرة المؤسسات الأجنبية على التعليم المباشر من خلال الجامعات الأجنبية الوافدة أو من خلال التعليم الإلكتروني الذي لا يعرف الحواجز الجغرافية ، وهكذا تصبح

---

[1] . مدونة طريق الإسلام ، آثار الاحتلال على منظومة القيم الاجتماعية للمجتمع العراقي ، دراسة منشورة ، 2013/1/15 ، المكتبة الالكترونية :- https://ar.islamway.net/article/14433/

[2] . محمد جميل النسور و علا غازي عباسي : الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها: دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، مجلة علوم الشريعة والقانون، جامعة البلقاء التطبيقية ، الأردن، المجلد 41، 2014، ص1058.

[3] . انطوني كوردسمان و اماديفيس : العنف الطائفي والعرقي في العراق والتمرد المنبعث منه، تطورات الأحداث خلال ربيع 2007، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جمهورية العراق، 2007، ص6.

[4] . رئاسة الوزراء،تصريح لرئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي: الجريمة المنظمة لا تقل خطورة عن الإرهاب، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء بغداد ، جمهورية العراق، 2015، المكتبة الالكترونية :- www.alfallujah.tv

السيطرة على الثقافة المحلية أمرا واقعا مع وجود العولمة الثقافية والانفجار المعلوماتي وسيطرة القوى الكبرى على الإعلام العالمي ، وبالتالي حدوث الغزو الفكري .

4- انتشار المخدرات ، خصوصا بين القاصرين ووجوده في المقاهي غير المرخصة، التي انتشرت بشكل واسع بعد العام 2003 بسب ضعف السلطة ، وانتشار البطالة بين فئات الشباب ، والذي جعلهم يرتادون هذه المقاهي ويتعاطون المخدرات للهروب من الواقع المتردي امنيا واقتصاديا، فضلا عن ضعف السيطرة على الحدود ، كذلك رخص أسعار العقاقير المخدرة ، وكثرة بيعها في كل المحافظات ساعد على الإدمان عليها ، خصوصا من قبل المراهقين ، ومما ساعد على استفحال هذه الظاهرة أن اغلب التجار هم من جهات حزبية متنفذة وشيوخ عشائر .

5- إن اختلال المنظومة القيمية والدينية للشباب العراقي بسب الصراعات الدينية والمذهبية وموجات الإلحاد واللادينية خلط الأوراق واضعف الرقابة الأسرية، مما أدى إلى انتشار هذه الظاهرة [1] .

6- تزايد حالات الانتحار والقتل ، ومنها ما هو بدواعي الشرف وغسل العار، فقد تزايد عدد النساء اللواتي يقمن بالانتحار، وهذا يشكل تهديد آخر للأسرة العراقية وللأمن الوطني العراقي . [2]

7- معاناة النظام الصحي من نقص حاد في الكوادر الطبية والمستلزمات، فضلا عن انتشار الفساد وسوء الإدارة وعدم وجود تخطيط طويل الأمد، وانخفاض جودة وكفاءة الخدمات الصحية وإمكانية الوصول إليها، خاصة بالنسبة للفقراء . [3]

8- تدهور قطاع التعليم بشكل ملحوظ بسبب تضرر البنية التحتية، ونقص الموارد، وعدم كفاءة الإدارة، وهجرة الكفاءات، وتأثير العنف على الطلاب والمعلمين، فبعد أن كان العراق رائدا في مجال مكافحة الأمية، أصبح يعاني من تراجع كبير في المستوى التعليمي، وقد أدى ضعف القانون وفشل الحكومات في تطوير نظام نقل عام إلى تفاقم مشاكل التنقل في المدن . [4]

---

[1] . نهلة التميمي : تأثير المخدرات على الأمن الوطني العراقي، مجلة النهرين، العدد الثالث ، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية ،بغداد، جمهورية العراق ، آب 2017 ، ص177.

[2] . نهلة التميمي: نفس المصدر ، ص462.

[3] . سقوط بغداد عام 2003 وتأثيره العميق على النسيج الاجتماعي العراقي، مقال منشور ، المكتبة الالكترونية :- https://alssaa.com/post/show/32400

[4] . سقوط بغداد : نفس المصدر .

9- نشـــوء النزعات التدميرية للبنى الثقافية في البلد، وبروز التغيرات الســـلوكية الجمعية التي تتجاوز الكوابح التقليدية ، مما أضعف المعايير السلوكية التي تنظم حياة الناس . [1]

المحور الثالث :- إعادة البناء الاجتماعي للأسرة العراقية .

تعد الأســـرة هي النواة الأســـاســـية لبناء المجتمع في أي مجتمع كان، وتمثل الأســـاس الاجتماعي في تشكيل وبناء شخصيات أفراد المجتمع والأمة ، وهي أهم خلية يتكون منها جسم المجتمع البشري ، فإذا صلحت صلح المجتمع كله ، وإذا فسدت فسد المجتمع كله، وهي عنوان قوة تماســك المجتمع أو ضــعفه لأنها مأخوذة من الأســر وهي القوة والشــدة ، فهي تمثل الدرع الحصـين لأفرادها ، وفي كنفها يتعلم النوع الإنسـاني أفضـل أخلاقه ، إذ فيها ينشـأ الفرد وتنطبع سلوكياته وتبقى أثارها منقوشة فيه يحملها معه ، ويورثها ذريته من بعده ، والمجتمع العراقي بوجه عام يتكون من مجموعة أسر .

وتنبثق أهمية الأسرة في المجتمع من كونها مؤسسة اجتماعية، فتكوين الأسرة ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشـري ودوام الوجود الاجتماعي، فالأسـرة هي الإطار العام الذي يحدد تصـرفات أفرادها فهي التي تشـكل حياتهم، لأنها مصـدر العادات، والأعراف، والتقاليد، وقواعد السـلوك، وعليها تقوم عملية التنشئة الاجتماعية، ولكل أسرة بعض الخصائص الثقافية الخاصة ، كما أنها تمثل وحدة اقتصـــادية، واجتماعية، ونفســـية ، لما توفره لأفرادها من مســـتلزمات الحياة اليومية واحتياجاتها ، ويمكن اعتبار الأســـرة وحدة إحصـــائية ، أي يمكن اتخاذها أســـاســـا لإجراء الإحصاءات المتعلقة بعدد السكان ومستوى المعيشة والنظام الطبقي، ويمكن اتخاذها كذلك كعينة للدراسـة والبحث وعمل المتوسـطات الإحصـائية ، وذلك للوقوف على المشـكلات الأسـرية ورسـم

[1] . محمد طاقه : المتغير الإجتماعي في عراق ما بعد 2003 ، مقال منشـــور ، المكتبة الالكترونية :- https://www.aqlam.co.uk/archives/3569?v=795237fd9d10

المخططات المثمرة للقضاء عليها ، وتتجلى أهمية النظام الأسري في المجتمع في النقاط الآتية :- [1]

1- تعد الأسرة الخلية الأولى التي يتكون منها المجتمع، وهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية .

2- تعد نشأة الأسرة وتطورها ثمرة من ثمرات الحياة الاجتماعية .

ورغم أن سقوط النظام العراقي السابق كان يمثل نهاية لحقبة من الاستبداد، إلا أنه فتح الباب أمام تفاقم التوترات الطائفية والعرقية في العراق ، وبلغت هذه التوترات ذروتها في فترة 2006-2007، إذ شهد العراق حربا طائفية شرسة أدت إلى عمليات تطهير طائفي واسعة النطاق، وقد تسببت هذه الأعمال العنيفة في نزوح قسري للسكان وتغيير التركيبة السكانية في العديد من المناطق، مما أدى إلى خلق واقع اجتماعي جديد يقوم على التعصب للهوية الطائفية بدلاً من الهوية الوطنية الجامعة ، كما شهد العراق بعد عام 2003 موجات نزوح داخلي وهجرة خارجية واسعة النطاق نتيجة للعنف وعدم الاستقرار الاقتصادي، وقد تصاعدت هذه الأعداد بشكل كبير في أعقاب أحداث معينة، مثل تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء عام 2006، وشهدت الفترة من 2014 إلى 2017 نزوح حوالي 3,064,146 شخصا داخليا بسبب صعود تنظيم داعش ، فضلا عن النزوح الداخلي، وهاجرت أعداد كبيرة من العراقيين إلى الخارج، إذ تشير التقديرات إلى أن أعدادهم قبل عام 2003 كانت لا تتجاوز المليونين، بينما أضيف إليهم حوالي 3 ملايين آخرين منذ عام 2014 ، ويواجه النازحون والمهجرون تحديات كبيرة ، بما في ذلك القيود على الحركة والاعتماد على المساعدات الإنسانية ، وشهدت الخدمات الاجتماعية الأساسية في العراق، مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، تدهورا كبيرا بعد

[1] . أسماء صابر عبد العليم إبراهيم : الأسرة ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية وانعكاس ذلك على التفاعل الاجتماعي ، مجلة البحث العلمي ، قسم الاجتماع ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، المجلد 19 ، العدد 9 ، كانون الأول 2018 ، القاهرة ، مصر .

عام 2003، فقد أدت الحرب والاضـــطرابات اللاحقة إلى تدمير البنية التحتية وتقويض قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين . [1]

وهنا يأتي دور الدولة العراقية في إعادة تأهيل الأســرة العراقية ، مع مراعاة التغيرات العميقة التي حدثت في البيئة المجتمعية ، ويتمثل دور الدولة ومســؤوليتها لحل المشــكلات الاجتماعية فيما يلي :- [2]

1- **وضع الخطط والسياسات الحكيمة لمعالجة المشكلات الاجتماعية** : فمثلا مشكلة الفقر هي مشكلة اجتماعية تتطلب من الحكومة أن تخطط بطريقة مناسبة للحد أو التقليل من ظاهرة الفقر، مع تنفيذ إجراءات فعلية تســـاهم في جمع وتوفير أموال تعين الفقراء المجتمع في تأمين أعمال ومشاريع تدر لهم مصاريفهم واحتياجاتهم، ومن جانب آخر على الدولة أن تؤمن وظائف مناسبة للخريجين والباحثين من خلال تأسيس المصانع، وفتح مشاريع ومجالات كبيرة للعمل .

2- **إرشــاد أفراد المجتمع وتوعيتهم من خلال وســائلها الإعلامية** : ويتم هذا الأمر من خلال بث الدولة لمواد إعلامية تشــجع على فعل الأعمال الخيرة، والتمســك بالأخلاق الحســنة، فمثلا يمكن للدولة أن تنشر عن الزواج وتحث عليه كوسيلة للقضاء على الفاحشة والانسياب الأخلاقي ، وقد تساهم الدولة في توفير الدعم المالي وتوفير السكن للشبان والشابات المقدمين على الزواج

3- **ردع المجرمين من خلال الأدوات التنفيذية للدولة** : ويتم الأمر من خلال ملاحقة المجرمين المطلوبين للعدالة، والذين يهددون المجتمعات بالجرائم والمشــكلات، ووضـــعهم في الســـجون، وتقديمهم للعدالة من خلال محاكمتهم أمام كافة أفراد المجتمع .

4- **حماية وتعزيز حقوق الإنسان**: بأن تضمن الدولة لأفراد المجتمع حق الضمان الاجتماعي، والتأكد من حصــول كافة أفراد المجتمع على اختلافهم على حقوقهم دون أي تمييز، فضــلا عن وجوب سير الإدارة السليمة للمؤسسات والخدمات وحسب القوانين العراقية .

---

[1] . سقوط بغداد : مصدر سبق ذكره .

[2] . **طلال مشعل : مسؤولية الدولة في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية ، مقال منشور ، المكتبة الالكترونية** :- https://mawdoo3.com

الخـــــــاتمة .

إن الأســرة مهمة جدا في بناء مجتمع ســليم ومترابط ، فهي الانعكاس الحقيقي لقوة المجتمع والدولة في آن معا ، وهي تمثل البيئة التي تساعد على تنشئة الأجيال الجديدة ، وتعزز من قيم المجتمع وثقافته ، وهي التي تفتخر بأوطانها من خلال وجود أفراد يتمتعون بالحرص على وحدة المجتمع وازدهاره . إن الأســـرة الفاعلة في المجتمع تســـاهم في التنمية المجتمعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية ، وتساعد على تطوير المجتمع نحو الأفضل ، وهي مهمة أيضا للحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع من الغزو الفكري المعادي للبيئة والفطرة الســليمين ، ويكون ذلك من خلال نقل القيم والعادات وترســيخها في الأجيال الجديدة ، وهذا ما يجعلهم قادرين على المساهمة في التنمية المستدامة وبناء دولة قوية .

المـــصـــــــادر .

1- ابن منظور : لســـان العرب ، الجزء الأول ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، 1999 .

2- أسماء صـابر عبد العليم إبراهيم : الأسـرة ودورها في عملية التنشـئة الاجتماعية وانعكاس ذلك على التفاعل الاجتماعي ، مجلة البحث العلمي ، قســـم الاجتماع ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، المجلد 19 ، العدد 9 ، كانون الأول 2018 ، القاهرة ، مصر .

3- إشـراق غالب عوده : التداعيات الســياســية وتأثيرها على الجانب الرياضـــي ، كلية التربية البدنية وعلوم الرياضـة للبنات ، مقال منشـور ، جامعة بغداد ، جمهورية العراق ، 2016/5/5 .

انطوني كوردســـمـان و امـاديفيس : العنف الطـائفي والعرقي في العراق والتمرد المنبعـث منه، تطورات الأحداث خلال ربيع 2007، مركز الدراســـات الإســـتراتيجية والدولية، جمهورية العراق، 2007 .

4- بسـام عبد الرحمن المشـافيه : الإعلام الأمني، عمان، الأردن ، دار أسـامة للنشـر والتوزيع، 2012 .

5- حمدي محمد شـــعبان : الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث ، طباعة الشـــركة العربية المتحدة ، القاهرة ، مصر ، 2005 .

6- رئاسة الوزراء،تصريح لرئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي: الجريمة المنظمة لا تقل خطورة عن الإرهاب، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء بغداد ، جمهورية العراق ،2015، المكتبة الالكترونية :- www.alfallujah.tv

7- رشاد صالح رشاد زيد الكيلاني : الأمن الاجتماعي مفهومه ، تأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية ، كلية الشريعة ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2017 .

8- سقوط بغداد عام 2003 وتأثيره العميق على النسيج الاجتماعي العراقي، مقال منشور ، المكتبة الالكترونية :- https://alssaa.com/post/show/32400

9- طلال مشعل : مسؤولية الدولة في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية ، مقال منشور ، المكتبة الالكترونية :- https://mawdoo3.com

10- عادل زقاغ : إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي ، المكتبة الالكترونية :- https://www.calameo.com/books/0008683167408a3ccd6dc

11- محمد جميل النسور و علا غازي عباسي : الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها: دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، مجلة علوم الشريعة والقانون، جامعة البلقاء التطبيقية ، الأردن، المجلد 41، 2014 .

12- محمد طاقه : المتغير الإجتماعي في عراق ما بعد 2003 ، مقال منشور ، المكتبة الالكترونية :- https://www.aqlam.co.uk/archives/3569?v=795237fd9d10

13- مدونة طريق الإسلام ، آثار الاحتلال على منظومة القيم الاجتماعية للمجتمع العراقي ، دراسة منشورة ، 2013/1/15 ، المكتبة الالكترونية :- https://ar.islamway.net/article/14433/

14- مفهوم الأمن في الفكر العربي ، الموسوعة الجزائرية للدراسات ، مؤسسة دراسات علمية ، 7 /2/ 2019 ، المكتبة الالكترونية :- https://iss-foundation.com/home/secudet/NDk5

15- نسيمه الطويل : الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص العالقات الدولية، مقدمة لجامعة الحاج لخضر باتنه الدولية ، 2009-2010 .

16- نظير محمود أمين: المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على الأمن الاجتماعي ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ، جمهورية العراق ، 2010 .

17- نهلة التميمي : تأثير المخدرات على الأمن الوطني العراقي، مجلة النهرين، العدد الثالث ، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية ،بغداد، جمهورية العراق ، آب 2017 .